الاسرائيلي أكثر فأكثر نحو التشدد، وبالتالي نحو الليكود[٦]. وقد تأكد ذلك التشدد في نتائج الاستطلاعين اللذين أجرتهما «مؤسسة اسرائيل للبحث الاجتماعي التطبيقي» في شهري آذار (مارس) وحزيران (يونيو) ١٩٧٧. فقد دلت تلك النتائج على أن نسبة الاسرائيليين الذين لا يرغبون في اعادة أي جزء من الأرض العربية مقابل السلام الكامل مع العرب بلغت، في الاستطلاع الأول ٤٢ بالمائة مقابل ٤٣ بالمائة في الاستطلاع الثاني. كما دلت تلك النتائج على أن نسبة الاسرائيليين الذين يرغبون بالتنازل عن جزء بسيط من تلك الأراضي كانت ٢٢ بالمائة في الاستطلاع الأول مقابل ٢٣ في الاستطلاع الثاني. أي أن نسبة الأسرائيليين الذين يرفضون اعادة أي جزء هي تقريباً ضعفي نسبة من يرغب في اعادة جزء بسيط. أو أن مجموع نسبة من يفضلون الاحتفاظ بالأرض كلها، ولو على حساب الحصول على السلام، اضافة الى نسبة من هم على استعداد محدود للتنازل عن جزء بسيط من الأرض مقابل السلام الكامل مع العرب، هي نسبة تزيد على ٦٤ بالمائة ممن جرى استطلاع رأيهم[٧].

وأخيراً، فان أحد أبرز المتغيرات الأساسية التي لعبت دوراً هاماً في نجاح الليكود في انتخابات ١٩٧٧، يكمن في التغير الديمغرافي الواقع في اسرائيل. ذلك أن نسبة من هم من أصول آسيوية ــ أفريقية علاوة على مواليد اسرائيل قد زادت من ٤٥,٢ بالمائة، الى ٥٨,٣ بالمائة، الى ٧١,٢ بالمائة، الى ٧٣ بالمائة في الأعوام ١٩٤٨ و١٩٥٤ و١٩٦٨ و١٩٧٦ على التوالي. واذا علمنا أن نتائج الانتخابات الاسرائيلية في العامين ١٩٦٩ و١٩٧٣ تؤكد على أن هؤلاء الاسرائيليين، على عكس اليهود الذين هم من أصل غربي، قد مالوا باستمرار لانتخاب الليكود، يغدو واضحاً عندئذ لماذا فاز هذا الأخير في انتخابات ١٩٧٧[٨].

ثانياً ــ أبرز معاني الخريطة السياسية الاسرائيلية الجديدة

يكاد يجمع المراقبون على أن ما حدث في الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة كان أشبه ما يكون بالانقلاب السياسي. فالخريطة السياسية الاسرائيلية الجديدة، على النحو الذي تبلورت عليه في انتخابات الكنيست العاشر للعام ١٩٨١، حملت معها جملة تغييرات شدّ جزء منها عضد بعض القوى السياسية، في حين أضعف الجزء الآخر عضد باقي القوى. وفي هذه الحالة أو تلك، كشفت التغييرات المشار اليها عن وقائع جديدة تتعلق بالقوى السياسية الاسرائيلية القديمة والجديدة، بشكل يحمل في طياته معان سياسية، داخلية وخارجية، سيكون لها آثارها الواسعة على مجمل الأوضاع سواء داخل الكيان الصهيوني أم خارجه. ولعل من أبرز الوقائع والمعاني الجديدة التي أسفرت عنها معركة الانتخابات النيابية الأخيرة في اسرائيل، ما يلي:

١ ــ تحرك الحياة السياسية الاسرائيلية، أكثر فأكثر، باتجاه قد ينتهي بها الى تغيير بعض قواعد النسق السياسي بحيث يصبح ذلك النسق قائماً على نظام الحزبين[٩]. وهذا المعنى يجد مرتكزه المادي في نتائج الانتخابات التي جعلت التجمعين الرئيسيين (الليكود والمعراخ) يحظيان، رغم نظام الانتخاب اللائحي النسبي، بعدد متزايد من المقاعد في الكنيست صعوداً باتجاه الاقتراب من الأغلبية المطلقة لكل منهما. فقد ازداد